دور مُؤسسات المجتمع المدني التونسية في مُكافحة الفساد

غفران الحسايني

مقدمة

ارتبط مفهوم المجتمع المدني في الفكر السياسي المعاصر بالجماعات الأهلية التي تُسلّط أشكالاً مُختلفةً من الضغط على السُلطة لتنفيذ سياساتٍ إصلاحيّةٍ أو تنمويّةٍ أو اجتماعيةٍ وشمل مفهوم العمل المدني مجموع المنظّمات والمؤسسات والهياكل والجمعيات الخارجة عن الأدوات السياسيّة والإداريّة والأمنيّة لسلطة الدولة، حيث تدافع هذه المنظمات عن مصالح وآراء الأفراد والجماعات، وتشمل حسب أستاذ القانون التونسي عيّاض بن عاشور «النقابات والأحزاب والجمعيات والمجموعات الترابية والشركات والمقاولات واتحادات أرباب العمل»[1]. وهي منظّمات تنشط للتأثير في الشأن العام إمّا بطريقةٍ مُباشرةٍ في علاقةٍ بالمواطنين من خلال التوعية والحشد والتطوّع أو أنّها تتخذ أشكالاً أخرى، مثل التفاوض وعقد الشراكات والضغط والتأثير عبر إصدار البيانات والتقارير والقيام بأدوار الرقابة لمكافحة الفساد والدفاع عن الحقوق العامّة والخاصّة وغيرها.

١. سلاف سالمي، دور المجتمع المدني في المغرب العربي في عهد التعدديّة السياسيّة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسيّة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، سنة جامعية، ٢٠٠٩/٢٠١٠، ص ٢٣.

أولاً: المجتمع المدني ومُكافحة الفساد في تونس

مع ازدياد أهمية دور المجتمع المدني في تونس خلال مرحلة الانتقال الديمقراطي أصبح ملف التصدّي للفساد من أهم التحديّات التي تُواجه دوره في القيام بالسلطة الرقابيّة والضغط والتفاوض وحتى القيام بالوساطة بين الفرقاء السياسيين خلال الأزمات[٢]. فالتقرير الصادر عن **مُؤسسة كارنيغي للسلام الدولي** دَقّ ناقوس الخطر منذ سنة (٢٠١٧) مُحذّراً من انهيار المسار الديمقراطي نتيجة تحوّل الفساد إلى قُوةٍ مُزعزعةٍ للاستقرار في تونس على مُختلف المستويات الاقتصادية والأمنية والسياسية، وقد باءت الآليات الحكومية الرامية لمكافحته إلى الفشل لاقتصارها على سَنّ التشريعات واتبّاعها سياسة الإصلاح من الأعلى إلى الأسفل[٣] فلم تكن نتائجها جيّدة.

وعلى الرغم من الأهميّة التي تُبديها الجهات الرسمية من حكومة وهيئات دستورية في توجهاتها الاستراتيجية على الأقل لبناء شراكةٍ فاعلةٍ مع المجتمع المدني وِفقَ رُؤيةٍ وطنيّةٍ وتشاركيّةٍ مهمتها الأساسية «**التقليص من تأثير الفساد على حياة التونسيين. والشروع في تغيير السلوكات والتصرفات بشكلٍ يخلق مناخاً مواطنياً جماعياً مُناهضاً للفساد ويُرسي بُنيةً اجتماعيةً وذهنيةً مُستبطنةً لعلوية القانون**»[٤]. إلا أن دور المجتمع الأهلي، لم يكن ناجعاً وتشاركياً مع السلطة بالقدر الذي يُمَكّن من حماية المسار الديمقراطي من السقوط بفعل امتداد شبكات الفساد إلى المؤسسات والأجهزة الرقابية وحتى القضائية.

فتقرير منظمة الشفافية الدولية الصادر سنة (٢٠١٦) بعنوان «**الناس والفساد دراسة مَسحيّة للشرق الأوسط وشمال إفريقيا**» خَلُصَ إلى أن كثيراً من التونسيين بِوسعهم القيام بشيءٍ ما ضد الفساد، واعتبر (٧١) في المائة من المستطلعين أن الأشخاص العاديين من المواطنين يُمكنهم إحداث الفرق في الحرب على الفساد[٥] غير أن دور المنظمات والجمعيات غير الحكومية في التوجيه والتأطير والتوعية وتقديم الدعم للأشخاص ووضع آليات للرقابة بقيت مُحتشمةً قِياساً على وجود (24,081) جمعية مدنية في تونس حسب السجل الوطني للجمعيات[٦]، ولو توجهت هذه المنظمات الأهلية بنسبةٍ هامةٍ للتأثير في مُكافحة الفساد واستخدام وسائلها في الحشد والضغط والتوعية والرسائل والعرائض والمفاوضات والبيانات والتقارير وعقد

---

٢. تحصّلت أربع مُنظمّات من المجتمع المدني في تونس على جائزة نوبل للسلام سنة (٢٠١٥) وهي الاتحاد العام التونسي للشغل ومُنظمة الأعراف والهيئة الوطنيّة للمُحامين والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، لرعايتها حواراً سياسياً وطنيّاً بين أحزاب الحكم والمعارضة للخروج من أزمة سياسيّة، مما أدى إلى وفاقٍ شاملٍ بينهما جنب البلاد الدخول في المجهول.

٣. تقرير سارة يريكس ومروان معشّر، **عدوى الفساد في تونس المرحلة الانتقاليّة في خطر**، مُؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، أكتوبر ٢٠١٧، ص ٧ – ٨.

٤. وثيقة الهيئة الوطنيّة لمكافحة الفساد في تونس حول الاستراتيجية الوطنيّة للحوكمة الرشيدة ومُكافحة الفساد ٢٠١٦ – ٢٠٢٠، ص ١٨.

٥. انظر التقرير في الرابط التالي:
https//:www.transparency.org/ar/publications/people-and-corruption-mena-survey.#2016-

٦. الموقع الرسمي لمركز الإعلام والتكوين والدراسات حول الجمعيات في تونس – إفادة،
http://www.ifeda.org.tn.

الشراكات مع وسائل الإعلام ومع الهيئات الرقابية للدولة لكانت النتائج أكبر مما هي عليه اليوم في حماية التجربة الديمقراطية عبر التصدّي للفساد الذي وصل إلى كُلّ القطاعات وتَحوّل إلى شبكاتٍ نافذةٍ ومُؤثّرةٍ على المستوى الاقتصادي والسياسي والاجتماعي وحتى على مُستوى الذهنيات لدى عامة الناس.

ثانياً: مُنظمات المجتمع المدني في تونس ورفع مستوى الوعي بتعزيز النزاهة ومُكافحة الفساد

رغم التقدم الطفيف الذي تُحرزه تونس في مُؤشر مُدركات الفساد حسب تقرير مُنظمة الشفافية الدولية لسنة (٢٠٢٠) وتصنيفها في المرتبة (٦٩) عالمياً في هذا المجال[٧]، فإنه من ثورة (١٤ يناير ٢٠١١) كان الاتجاه إلى تدعيم دور المجتمع المدني في مُكافحة الفساد في القطاعين العام والخاص وتعزيز النزاهة والشفافية، فسَنّت الدولة التشريعات لتطوير جهود الوقاية من الفساد وتيسير كشفه وضمان تتبع مُرتكبيه وردعهم لتقليص آثاره والعمل على استرجاع عائداته، ويُمثّل المرسوم الإطاري عدد (١٢٠) لسنة (٢٠١١) المؤرخ في (١٤ نوفمبر ٢٠١١) مرجعاً تشريعياً هاماً يَنُصّ في فصله العاشر على وجوب تشريك أفراد المجتمع في مُكافحة الفساد بنشر الوعي والتحسيس بمخاطره وضرورة مُكافحته ونشر المعلومات المتعلقة به وآليات مُكافحته بتطوير وظيفة الإصغاء إلى المواطن وحقه في التعبير عن مَواطِن الفساد وتطوير دور الإعلام في هذا المجال[٨].

ويصعب الإحاطة بكُلّ الأدوار التي يقوم بها المجتمع المدني في تونس لتعزيز النزاهة ومُكافحة الفساد نظراً لوجود عدد كبير من الجمعيات والمنظمات التي لا يُمكن إحصاء أنشطتها وفعالياتها في هذا الموضوع وتتبّع دورها بشكلٍ كافي في هذا المقال، ولكننا في المقابل يُمكن أن نُسلّط الضوء على تجربتين هامتين لمنظمات مدنيّة جعلت أهدافها الأساسية القيام بتعزيز الشفافية ومُكافحة الفساد والقيام بالرقابة والتدقيق وهما مُنظمة «**أنا يقظ (I WATCH)**» و«**مرصد رقابة**».

- **مُنظّمة «أنا يقظ»**

تأسست المنظمة بعد الثورة التونسية بشهرين في (٢١ مارس ٢٠١١). بهدف تحقيق الشفافية في التظاهرات السياسية والانتخابات ومُحاربة الفساد، وقد عُرِفت المنظمة لدى المهتمين وعموم المواطنين بإصدارها عدداً من التقارير ضد الفساد وتنظيمها الورشات التدريبية لتدعيم أدوار الرقابة وتعزيز النزاهة في مُختلف المجالات، وأطلقت المنظمة **مركز يقظ لدعم وإرشاد ضحايا الفساد** بدعمٍ من مُنظمة الشفافية الدولية، ويعمل على مُساعدة المُبَلِّغين وضحايا الفساد في صياغة شكواهم ومُتابعة قضاياهم إلى جانب التحري في المعطيات المقدمة لتقصي الحقيقة. كما يُساهم المركز في تحسين الإطار القانوني لمكافحة الفساد في تونس وتشريك مُختلف الأطراف في إيجاد الحلول المناسبة لترسيخ قِيَم النزاهة والشفافية في القطاع

٧. انظر التقرير في موقع الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد عبر الرابط التالي: https://inlucc.tn

٨. المرسوم الإطاري عدد (١٢٠) لسنة (٢٠١١) المؤرخ في (١٤ نوفمبر ٢٠١١).

العام والخاص وذلك عبر حملات ضغط وأنشطة توعوية مُوجهة لصُنّاع القرار والمواطنين كافة[٩].

ومن بين الوسائل المعتمدة تَقَبُّل البلاغات عن الفساد وتنظيم تظاهرات وحملات توعوية لتشجيع المواطنين على التبليغ عن الفساد إلى جانب التعريف بمَظاهره والإطار القانوني للوقاية منه. ويتعاون مركز «أنا يقظ» مع مُختلف الجهات الرسمية ومُكونات المجتمع المدني بلفت الانتباه وتسليط الضوء على قضايا ومظاهر الفساد التي تشغل الرأي العام إلى جانب دعم الإطار التشريعي والأكاديمي لمكافحة الفساد محلياً وإقليمياً عبر دراساتٍ وتحقيقاتٍ استقصائية. ويُعتبر توجّه «أنا يقظ» منذ شهر (يوليو ٢٠١٦) للقيام بالتحقيقات الصحفيّة الاستقصائيّة حول ملفات الفساد في تونس نقلةً مُهمّةً في عمل المنظمة لكشف شبكاته الممتدة في كُلّ القطاعات[١٠].

وتُتابع مُنظمة «أنا يقظ» مدى التزام الدولة التونسية بتعهداتها الدولية وتفعيل الاتفاقيات التي تُوقّع عليها في مجال مُكافحة الفساد وتعزيز الشفافية، حيث أصدرت المنظمة تقريراً خاصاً بمدى تطبيق مُقتضيات الاتفاقية الإفريقية لمنع الفساد ومُكافحته، والتي تُعتبر اتفاقيةً رائدةً على المستوى الدولي وقعت المصادقة عليها في سنة (٢٠٠٢) ودخلت حيّز التنفيذ في سنة (٢٠٠٣) قبل اتفاقية الأمم المتحدة ببضعة أشهر، وتُعتبر تونس من بين الدول التي وَقّعت على الاتفاقية ولكنها لم تُصادق عليها، وقد انتقدت مُنظمة «أنا يقظ» في هذا التقرير تَحوّل مُحاربة الفساد في تونس إلى سلاح سياسي لتصفية الخصوم والقيام بحملات انتخابية أو لإخفاء تصرفات مشبوهة، مع وجود بُطء كبير في تنزيل مُقتضيات الاتفاقية الإفريقية في الواقع التونسي واعتمادها كقانون، ليواصل المجتمع المدني الضغط لتحقيق تطلعات المجتمع من عدالةٍ وشفافيةٍ[١١].

- **مُنظّمة «مرصد رقـابة»**

مرصد رقابة هي جمعية غير ربحية تونسية مُستقلة، تأسست حديثاً في (أكتوبر ٢٠١٩) بمُبادرةٍ من مجموعةٍ من المواطنين المختصّين في مجالات الرقابة والتدقيق ومُحاربة الفساد لتكريس مبدأ مُكافحة الفساد في المجتمع عبر ترسيخ ثقافة الرقابة المواطنية على مُؤسسات الدولة وتعزيز مبادئ الشفافية والحوكمة المستديمة والديمقراطية في إدارة الشأن العام. ومن أهم أهداف المرصد هو تشجيع كل مُواطن على القيام بواجب الرقابة على مُختلف أجهزة الدولة والتبليغ عن مظاهر الفساد وسوء التصرف. ويعمل المرصد على تمكين المواطنين من خلال مجموعة من الآليات الضرورية لذلك، على غرار النفاذ إلى المعلومة والتبليغ الآمن والاطلاع على المعلومات المفتوحة المتعلقة بجميع مُؤسسات ومُنشآت الدولة[١٢].

يعمل مرصد الرقابة عبر عدة وسائل، فيرفع القضايا

٩. الموقع الرسمي لمنظمة «أنا يقظ»:
https://www.iwatch.tn/ar/article/6.

١٠. الموقع الرسمي لمنظمة «أنا يقظ»:
https://www.iwatch.tn/ar/article/403.

١١. انظر التقرير الخاص بمدى تطبيق مُقتضيات الاتفاقية الإفريقية لمنع الفساد ومُكافحته:
https://www.iwatch.tn/ar/article/673.

١٢. الموقع الرسمي لمنظمة «مرصد رقابة»:
https://www.raqabah.org.

في المحاكم ويقوم بالحملات الميدانية والتظاهرات التوعوية ويُنظّم ندواتٍ علميةٍ ويُصدّر بلاغاتٍ إعلاميةٍ وتقارير تكشف سوء التصرف والفساد في مُختلف القطاعات، ويُركّز المرصد جهوده على التوعية المواطنية، فينشر عبر موقعه الرسمي أدلةً للمُواطن في الإجراءات القانونية للتبليغ عن الفساد والتشهير بالمرتبطين بهذه الشبكات ويعرض مراجع لترشيد التصرف العمومي والتصريح بالمكاسب والحوكمة الرشيدة على مُستوى محلي ومركزي ويفتح نافذةً للمُواطن تُعزز الرقابة المجتمعية على كُلّ مظاهر الفساد عبر توفير النفاذ إلى المعلومة ومطالب الطعن لدى الهيئات وتقديم مطالب التَظلّم من قبل المواطنين.

ثالثاً: وعي المجتمع المدني في تونس بالحرب على الفساد أكبر التحديّات

إنّ أكبر التحديّات التي واجهت المجتمع المدني في مُكافحة الفساد خلال العقد الأخير هو تركيزه المفرط على مسألة العدالة الانتقالية وإنجاح المسار الديمقراطي فلم تكن مُكافحة الفساد ضمن سُلم الأولويات التي تكون بحجم التهديد الذي يُمثلّه الفساد على مسار الديمقراطية، وهو ما سَهَّل في العقد الأخير تَشكُّل نظام الكليبتوقراطية الذي يُعرَف (بحُكم اللُصوص) نظراً للنفوذ الذي أصبح يتمتع به الفاسدون في أجهزة الدولة ومُؤسساتها بالإضافة إلى انتشار الفساد الصغير على نطاقٍ واسع[١٣]، فأصبح المجتمع المدني نفسه عُرضةً للفساد. فإلى حدود شهر (مايو ٢٠١٥) تمّ تَتَبُّع (١٥٧) جمعية مدنية حامت حولها شُبهاتٌ مُتعلّقةٌ بتمويلها وتَورّط بعضها في علاقاتٍ مشبوهةٍ، بالإضافة إلى تَحوّل التمويل الأجنبي للجمعيات إلى غطاءٍ للأحزاب السياسية وجِهاتٍ مَشبوهةٍ للانتفاع بالأموال وتبييضها نتيجة سوء التصرّف[١٤].

وتُعتبر الاستراتيجية الوطنية للحوكمة الرشيدة ومُكافحة الفساد (٢٠١٦ – ٢٠٢٠) التي أصدرتها الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد مَرجعاً أساسياً في تعزيز الدور المدني، وتُعد الوثيقة نِتاج عملٍ تشاركيٍ وجماعيٍ أعدته لجنة وطنية من مُمثلين عن الحكومة والهيئات المستقلة ومُنظمات المجتمع المدني والهيئات الإعلامية لخلق تشاركيّة في الحرب على الفساد بين الجهات الرسمية ومُنظمات المجتمع المدني والإعلام لتحديد الأهداف وتوضيح دور مُختَلَف الفاعلين في هذا المجال لخلق وسائل هامة لتنفيذ السياسة العمومية للحوكمة الرشيدة ومُكافحة الفساد أساسها تشجيع المشاركة المجتمعية الفاعلة ودور المواطن الأساسي في مساعي الدولة لإرساء الحوكمة الرشيدة التي تمر عبر تدعيم المساءلة والمسؤولية ومنع الإفلات من العقاب وتطوير أدوات العمل بتعزيز قدرات الأطراف الفاعلة في هذا المجال[١٥].

إلا أن نجاح دور المجتمع المدني في القيام بهذا الدور ومُراقبة أجهزة الدولة وتوجيه الإرادة السياسية

١٣. تقرير سارة يريكس ومروان معشّر، **عدوى الفساد في تونس المرحلة الانتقاليّة في خطر**، مُؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، أكتوبر ٢٠١٧، ص ٧.

١٤. أنوار منصري، واقع المجتمع المدني في تونس، **مركز الكواكبي للتحوّلات الديمقراطيّة**، ط ١، تونس ٢٠١٦، ص ٣٩ – ٤٩.

١٥. وثيقة الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في تونس حول الاستراتيجية الوطنية للحوكمة الرشيدة ومُكافحة الفساد ٢٠١٦ – ٢٠٢٠، ص ١٩ – ٢٦.

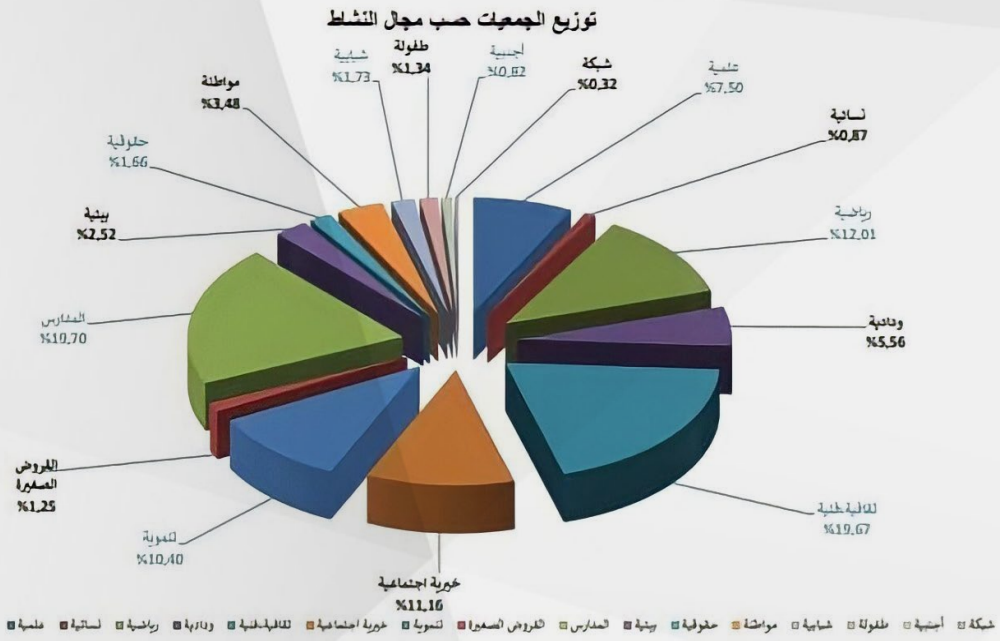

والسلطة القضائية والرأي العام إلى مُواجهة الفساد بقي محدوداً ونِسبيّاً للمُلاحظين. فهو يَمُرُّ أولاً عبر تعزيز قِيَّم النزاهة والشفافية داخل الجمعيات والمنظمات المدنية، ثم ينتقل ثانياً إلى نشر الوعي المجتمعي لتعزيز مُشاركة النُشطاء المدنيين في هذه المهمة، فمن خلال البحث في السجل الوطني للجمعيات حول مجال النشاط الذي تتخذه كُلّ جمعية أهلية في تونس، نجد نقصاً كبيراً في عدد مُنظمات تعزيز النزاهة ومُكافحة الفساد، فمن بين (24,081) جمعية في تونس إلى حدود شهر (أغسطس ٢٠٢١) نجد (١٨) جمعية فقط تُعرّف نشاطها ضمن **مكافحة الفساد**، أما في موضوع **النزاهة** فلا يتجاوز العدد (١٢) جمعية على كامل تراب الجمهورية مُقابل ارتفاع أنشطة المجتمع المدني في مجالاتٍ رياضيةٍ وثقافيةٍ وترفيهيةٍ وتنمويةٍ[١٦].

١٦. السجل الوطني للجمعيات في تونس:
http://www.ifeda.org.tn/ar/index.php?id_page=5&lang=ar.

التوصيات

إن أهم ما يُمكن أن نخلُص إليه من توصيات، أن مُكافحة المجتمع المدني للفساد تمر ضرورةً عبر تعزيز قِيَّم النزاهة وحُسن التصرف والشفافية داخل المنظمات والجمعيات، والعمل على تعزيز وعي النُشطاء والفاعلين بأهمية العمل المدني في مُواجهة الفساد وتشبيك العلاقات مع المنظمات الفاعلة والاستفادة من خبراتها ووسائلها للدخول في شراكة مدنية واسعة مع أجهزة الدولة وهيئاتها بالإضافة إلى الدور الهام الذي يجب أن تُوَّليه المنظمات الدُولية المانحة لدعم هذا الاتجاه، حتى يكون للمُجتمع المدني تأثير وفاعلية واسعة تُضاهي على الأقل قُدرة الفساد على الانتشار بمُختلف أشكاله ووسائله.